

٥٢ - مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية: مواجهة التحديات الجديدة للسلم والأمن الدوليين الإجراءات الأولية

وأمرিকা اللاتينية، واستخلصت من هذه التجارب الكثير عن الحاجة إلى تحويل الإحساس الجماعي بانعدام الأمن إلى نظام للأمن الجماعي. وأضاف أن هذا هو بالضبط القصد من الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة^(٥).

وأشار الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية إلى أن التحديات الرئيسية التي تواجه الأمن في الأمريكتين تكمن في التهديدات غير العسكرية، مثل الإرهاب، أو الاتجار بالمخدرات، أو الاتجار غير المشروع بالأسلحة، أو الكوارث الطبيعية. وعرض بالتفصيل مختلف الصكوك الإقليمية التي أنشئت للتصدي لتلك التهديدات والتي تتناول منع نشوب النزاعات في المقام الأول من خلال الوسائل السلمية^(٦).

وتطرق الأمين العام لجامعة الدول العربية بالتفصيل إلى مشاركة منظمته، مع الإشارة إلى مسألتي العراق والشرق الأوسط كمثالين على ما يقول، وناقش دور المجلس في مقابل تلك الجهود. وأعرب عن أسفه لأن المجلس بقي صامتا بعد أن بدأت الحرب في العراق لأن ذلك أضر على مصداقيته وعلى دوره. وأعرب أيضا عن الأسف لأن المجلس لم يتصرف وفقا لمبادرة السلم التي أطلقتها الجامعة لوضع حد للصراع العربي الإسرائيلي. ورغم اتفاقه مع أهمية عمليات حفظ السلم وصنع السلم وبناء السلم، شجع على إيجاد آليات مختلفة وأكثر سرعة للتعامل مع الواقع الحالي. واقترح، في ضوء تدهور الحالة في الشرق الأوسط، الذي أبرزه غزو العراق وعدم تصدي المجلس والجمعية العامة للتراع، عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة عن السلم الدولي، وصونه، والتحديات التي تواجهه^(٧).

(٥) S/PV.4739 و Corr.1، الصفحتان ٤-٥.

(٦) المرجع نفسه، الصفحات ٨-١٠.

(٧) المرجع نفسه، الصفحات ١٦-٢٠.

المداولات التي أجريت في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ (الجلسة ٤٧٣٩)

في الجلسة ٤٧٣٩، المعقودة في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، أدرج مجلس الأمن في جدول أعمالها البند المعنون "مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية: مواجهة التحديات الجديدة للسلم والأمن الدوليين"^(١).

وخلال الجلسة، جرت مناقشة تحاورية، وأدلى بيانات معظم أعضاء المجلس^(٢)، وكذلك الأمين العام، وممثل اليونان (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي^(٣))، وممثلو منظمة الدول الأمريكية، والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا^(٤).

وأكد الأمين العام، في بيانه، على الاهتمام المشترك بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة بمعالجة التحديات الراهنة التي تواجه السلم والأمن. وذكر أن الأمم المتحدة اعتمدت، في مساعيها الرامية إلى التعامل مع مجموعة من الأزمات، على الشركاء الإقليميين في أفريقيا وآسيا وأوروبا

(١) للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن المناقشة التي دارت في هذه الجلسة، انظر الفصل الثاني عشر، الجزء الثالث، الفرع ألف، فيما يتعلق بالاعتبارات العامة لأحكام الفصل الثامن من الميثاق.

(٢) لم يدل ممثل المكسيك ببيان.

(٣) أعربت إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا عن تأييدها للبيان.

(٤) كانت المكسيك ممثلة بوزير خارجيتها؛ والاتحاد الأوروبي بنائب وزير الخارجية لليونان؛ والاتحاد الأفريقي بوزير الحكومة الإقليمية والمحلية لجنوب أفريقيا. وحضر الجلسة أيضا مجموعة من البرلمانيين من المكسيك ورئيس الجمعية العامة.

الأزمات، ومن بينها بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك^(١٠).

وذكر الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن التحدي الرئيسي الذي يواجهه منطقة غرب أفريقيا هو الكم الهائل من النزاعات التي تتعامل معها الجماعة في سياق آليات منع النزاعات وإدارتها وحلها وحفظ السلام والأمن. وأشار إلى الحالة في كوت ديفوار وليبيريا لبيان الحاجة الملحة إلى التعاون بين الجماعة والمجلس في مجال حل النزاعات. ففي حالة كوت ديفوار، دعا الأمين التنفيذي المجلس إلى تقديم الدعم اللازم لمواصلة العمليات التي تضطلع بها بعثة الجماعة. وفيما يتعلق بليبيريا، التي يشكل عدم الاستقرار فيها تهديدا للبلدان المجاورة، حث المجلس على النظر في إيجاد آلية رصد مناسبة لوقف إطلاق النار^(١١).

واتفق جميع الممثلين في بيانهم على أن للمنظمات الإقليمية دورا لا غنى عنه تؤديه في التصدي للتحديات والتهديدات الجديدة، وأن التعاون بينها وبين الأمم المتحدة، وبخاصة المجلس، يتعين تعزيزه. وحددوا التحديات الرئيسية التي يجب على الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية مواجهتها بأنها الإرهاب^(١٢) ومنع نشوب النزاعات وإدارتها، ولا سيما في أفريقيا^(١٣).

(١٠) المرجع نفسه، الصفحات ٣٥-٣٨.

(١١) المرجع نفسه، الصفحات ٤٠-٤٣.

(١٢) المرجع نفسه، الصفحة ١١ (شيلي)؛ والصفحة ١٣ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ٢٢ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٢٧ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ٢٨ (بلغاريا)؛ والصفحة ٣٤ (الكاميرون).

(١٣) المرجع نفسه، الصفحة ٦ (ألمانيا)؛ والصفحة ١١ (شيلي)؛ والصفحة ١٢ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ٣١ (الكاميرون)؛ والصفحة ٣٤ (الصين)؛ والصفحة ٣٨ (إسبانيا)؛ والصفحة ٤٤ (فرنسا)

وذكر الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن المنظمة، من أجل زيادة قدرتها على التصدي للتحديات الأمنية الحديثة، قررت وضع استراتيجية للتصدي للتهديدات في القرن الحادي والعشرين ولتحديد الخيارات المتاحة لإمكانية مشاركة المنظمة في حفظ السلام والأمن والتعاون في منطقتها. وسلط الضوء على عدد من الأمثلة على التعاون والمرونة التنفيذية مع شركاء متعددين، بما في ذلك بعثات الأمم المتحدة في المنطقة كما هو الحال في كوسوفو وجورجيا، اللتين أولت فيهما منظمة الأمن والتعاون في أوروبا اهتماما خاصا لتكامل جهودها مع جهود الأمم المتحدة التي هي في الواقع حجر الزاوية الحيوي للمسؤولية والإجراءات متعددة الأطراف^(٨).

وأشار ممثل الاتحاد الأفريقي إلى أن المبادرات المتخذة من منطلق تولى الأفارقة المسؤولية عن تحقيق الاستقرار في منطقتهم، بما في ذلك إنشاء مجلس السلام والأمن، يجب تشجيعها باعتبارها تطورا هاما. وذكر في ضوء هذه التطورات، أن الاتحاد الأفريقي سيعمل مع المجلس على تحمل المسؤولية الجماعية عن تحديد المشاكل ووضع الاستراتيجيات المناسبة لحلها^(٩).

وتحدث ممثل اليونان باسم الاتحاد الأوروبي، فذكر أن الاتحاد الأوروبي يرمي إلى دعم اضطلاع المجلس بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين من خلال تطوير القدرة على إدارة الأزمات. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي بذل جهدا منسقا لتطوير قدرته التنظيمية على التصدي بفعالية للتحديات الناجمة عن النزاعات الداخلية. وتناول بالتفصيل السبل التي يكتف بها الاتحاد الأوروبي التعاون العملي مع منظومة الأمم المتحدة في عمليات إدارة

(٨) المرجع نفسه، الصفحات ٢٤-٢٦.

(٩) المرجع نفسه، الصفحتان ٣١-٣٢.

على أساس منتظم وموضوعي^(٢٠) وتنمية القدرات من أجل
تسوية المنازعات المحلية والإقليمية^(٢١).
وفي الختام، أشار الرئيس (المكسيك) إلى عزمه على
تعميم النتائج التي توصلت إليها الجلسة^(٢٢).

وتطرق كثير من المتكلمين إلى المسؤولية الرئيسية
التي يتحملها المجلس عن صون السلام والأمن الدوليين.
واعتبر بعضهم مما لا يقبل الجدل أن يبقى التفويض بعمليات
الأمن الإقليمية في يد المجلس^(١٤). ورأى ممثل باكستان أن
المنظمات الإقليمية لا يمكن أن تكون مفيدة وناجعة ما لم
تتصرف على أساس مبادئ الميثاق واستجابة للشرعية التي
ترسي قواعدها قرارات المجلس^(١٥). ومن نفس المنطلق، رأى
ممثل شيلي أن يجري عمل المنظمات الإقليمية من خلال
علاقة دينامية ونشطة مع المجلس في إطار الفصل الثامن من
ميثاق الأمم المتحدة^(١٦). وأشار عدة متكلمين، في الوقت
ذاته، إلى أهمية التكامل بين الأمم المتحدة والمنظمات
الإقليمية^(١٧). وفي هذا السياق، شدد ممثل فرنسا على أن كل
منظمة ينبغي أن تتدخل أولاً وقبل كل شيء في المجال التي
يمكن أن تقدم فيه قيمة مضافة حقيقية^(١٨). وذكر ممثل الصين
أنه ينبغي لمجلس الأمن، قبل اتخاذ أي قرار بشأن المسائل
الأفريقية، أن يسعى للتنسيق والتعاون مع المنظمات الإقليمية
المختصة حتى تعكس قراراته بشكل أفضل مواقف تلك
المنظمات والبلدان المعنية، بالنظر إلى أن لها الكلمة الأولى في
التسوية^(١٩).

وأوجز بعض الممثلين مقترحات ملموسة بشأن
كيفية تعزيز العلاقة بين المنظمات الإقليمية ومنظومة الأمم
المتحدة، بما في ذلك تبادل المعلومات من خلال حوار منتظم

(١٤) المرجع نفسه، الصفحة ٦ (ألمانيا)؛ والصفحة ٢٧ (الاتحاد
الروسي)؛ والصفحة ٢٩ (بلغاريا).

(١٥) المرجع نفسه، الصفحة ٢١.

(١٦) المرجع نفسه، الصفحة ١١.

(١٧) المرجع نفسه، الصفحة ٦ (ألمانيا)؛ والصفحة ٢٧ (الاتحاد
الروسي)؛ والصفحة ٣٥ (الصين)؛ والصفحة ٤٣ (فرنسا).

(١٨) المرجع نفسه، الصفحة ٤٣.

(١٩) المرجع نفسه، الصفحة ٣٥.

(٢٠) المرجع نفسه، الصفحة ٦ (ألمانيا)؛ والصفحة ٢٣ (المملكة
المتحدة)؛ والصفحة ٤٣ (فرنسا).

(٢١) المرجع نفسه، الصفحة ٢٢ (المملكة المتحدة).

(٢٢) المرجع نفسه، الصفحة ٤٦؛ انظر S/2003/506، المرفق.